



كلمة

معالي وزير الخارجية والمغتربين

الدكتور عبد الله بوحبيب

خلال

المناقشة العامة

للمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة ٢٠٢٢

حضرة رئيس الجمعية العامة، السيد عبد الله شهيد،  
حضرة أمين عام الأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش،  
حضرة مدير عام المنظمة الدولية للهجرة، السيد Antonio Vitorino،

بدايةً، نتوجه إليكم بالشكر لتنظيم المنتدى الدولي الأول لاستعراض الهجرة، ونثني على جهودكم الحكيمة في متابعة تنفيذ الإعلان العالمي للهجرة والأمن والمنظمة والنظامية. كما نشيد بجهود بعثتي بنغلادش واللوكسمبورغ في تيسير الإعلان الذي سيصدر عن المنتدى.

السيد الرئيس،

نجتمع اليوم، بعد أربع سنوات على اعتماد الإعلان، في ظل تعدد الأزمات العالمية التي فاقمت العوامل المحفزة للهجرة، وأهمها جائحة كورونا والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والحروب، وتغيّر المناخ، وانعدام الأمن الغذائي. ومن هنا، فمن الضروري اليوم تجديد عزمنا على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة، ومشاركة الخبرات بين مختلف أصحاب المصلحة، والبحث عن حلول مشتركة للتحديات التي تعترض الهجرة، بهدف الدفع قدماً بتنفيذ الإعلان العالمي للهجرة.

السيد الرئيس،

يرتبط مفهوم الهجرة بلبنان بشكل لصيق، فمنذ عصر الفينيقيين واللبنانيون ينتشرون حول العالم. ويشكل لبنان مثلاً حياً للدور الإيجابي الذي تلعبه الهجرة في تحقيق التنمية المستدامة والتبادل الثقافي. ففي حين تشكل الهجرة إليه مصدراً أساسياً لليد العاملة، يلعب اللبنانيون في بلاد الاغتراب دوراً فاعلاً في شتى القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد نجحوا في الانخراط والاندماج بشكل ايجابي في المجتمعات المضيفة، وسطّروا نجاحات هامة في كل أصقاع العالم، إذ تبوأ الكثير من المتحدرين من أصل لبناني مناصب سياسية وعلمية واقتصادية متقدمة في دولهم. كما ساهم المغتربون اللبنانيون من خلال تحويلاتهم المالية وإستثماراتهم في دعم الإقتصاد اللبناني، خاصةً في ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها لبنان.

وايماناً منا بضرورة تعزيز الروابط بين اللبنانيين المهاجرين وبلدهم الأم، اتخذ لبنان خطوات عملية تضمن المساواة بين اللبنانيين المغتربين والمقيمين، متمثلة بإقرار قانون إستعادة الجنسية للمتحدرين من أصل لبناني، وقانون الإنتخابات التشريعية الذي مكّن المنتشرين اللبنانيين من الإقتراع في بلدان إقامتهم منذ العام ٢٠١٨. وقد شارك المنتشرون اللبنانيون الأسبوع الفائت في الانتخابات البرلمانية في أكثر من ٥٨ دولة حول العالم، ممارسين حقهم الدستوري في الانتخاب.

السيد الرئيس،

أخذ لبنان أيضاً مجموعة من الخطوات العملية لتطبيق الإعلان العالمي للهجرة، من بينها تنفيذ المراحل الأولية لإدماج الإعلان في ثقافة وأساليب عمل الوزارات المعنية، من خلال بناء قدرات نقاط الاتصال والموظفين الحكوميين، بالتنسيق مع المنظمة العالمية للهجرة، والإسكوا، وجامعة الدول العربية. كما شارك لبنان في مؤتمرات الإستعراض الإقليمية، وأعد التقرير الوطني الطوعي الأول حول مدى تطبيق الإعلان بحسب منهجية اللجنة الوطنية لإعداد التقارير الوطنية للمعاهدات الدولية لحقوق الانسان.

كذلك، أصدرت الدولة عدداً من القوانين الآيلة إلى مكافحة ظاهرة الإستغلال، وجرائم الإتجار بالبشر، وتبييض الأموال، وتمويل الإرهاب، وتجريم التحرش الجنسي، بالإضافة إلى تدريب الأجهزة الأمنية والعسكرية المكلفة إنفاذ القانون وحماية ضحايا الاتجار، ومراقبة الحدود، وإقرار "استراتيجية الإدارة المتكاملة للحدود" عام ٢٠١٩.

كما تنشط الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بالتعاون مع المجتمع المدني، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتنظيم حملات مستمرة لمكافحة العنف على الأساس الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وخصوصاً فيما يعني النساء والفتيات. وستسعى الدولة اللبنانية إلى اعتماد "استراتيجية وطنية لتنظيم الهجرة"، تستقي من الإعلان العالمي الخاص بالهجرة أبرز مكوناتها، إضافة إلى انشاء آلية وطنية لمتابعة تطبيق أهداف الإعلان العالمي للهجرة.

اما فيما يتعلق بجائحة كورونا، فقد شملت حملات التلقيح جميع المقيمين على الأراضي اللبنانية بما فيهم المهاجرين والنازحين دون أي تمييز. كما نظمت الدولة رحلات طوعية للعاملات الأجنبيات الراغبات بالعودة إلى بلادهن، بالتنسيق بين وزارة العمل والسفارات والمنظمة الدولية للهجرة وبمساعدة من الأمن العام اللبناني بالتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وعدة منظمات غير حكومية من المجتمع المدني. وتعمل وزارة العمل على وضع مسودة عقد العمل الموحد الخاص بتنظيم العمل المنزلي للعاملات المهاجرات في لبنان.

السيد الرئيس،

فاقت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة، التي يزرح لبنان تحت وطأتها منذ عامين، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصةً بين النازحين السوريين، الذين باتوا يختارون البحر هرباً. وبالرغم من التحديات الجمة، والإمكانات المحدودة، أحبط الجيش اللبناني ولا يزال، العديد من عمليات الهجرة غير الشرعية، إلا أنه، وفي ظل الظروف الصعبة الحالية، أصبح يصعب على السلطات مواجهة هذه الظاهرة.

ونعيد في هذا السياق التشديد على ضرورة العمل معاً، ومضاعفة الجهود المشتركة لمواجهة هذه التحديات، التي لا يمكن لدولة بمفردها مواجهتها.

كما نعيد التأكيد على أن لبنان لم يعد بإمكانه تحمل أعباء النزوح السوري المتمثل بـ ١,٥ مليون نازح على أرضه منذ العام ٢٠١١، وهو أكبر عدد من النازحين للفرد الواحد على مستوى العالم.

ومن هنا نشدد على ضرورة عودة النازحين السوريين الأمانة والكرامة إلى سوريا، وعلى رفض أي توطين أو اندماج للنازحين. كما ونعيد التأكيد على ضرورة التعاون بين الدول وعلى تعزيز الهجرة الشرعية، والحد من الهجرة غير الشرعية، ومن الهجرة المختلطة، كحالات الهجرة غير الشرعية باتجاه القارة الأوروبية، عبر المتوسط.

السيد الرئيس،

نغتتم الفرصة لإعادة التذكير بموقف لبنان المبدئي من هذا الملف:

- ان لبنان، وإذ انضم إلى الإعلان العالمي للهجرة الأمانة والمنظمة والنظامية، شدد على سلسلة من التحفظات، وأودعها الأمانة العامة للأمم المتحدة، نذكر بأهمها:

- وجوب التفريق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

- ضرورة الفصل التام بين مصطلحي المهاجر من جهة واللاجئ والنازح من جهة أخرى، نظراً للإطار القانوني الخاص بكل من المصطلحين مع التشديد على أن لبنان ليس بلد لجوء، والتأكيد على رفض لبنان لأي توطين.

- التشديد على أن الإعلان غير ملزم قانوناً ويحترم سيادة الدول بحيث لا يتعارض مع الأطر الدستورية والقانونية للدول.

كما نغتتم الفرصة لإعادة التشديد على محورية مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات في تطبيق الإعلان. وفي هذا الإطار، نتطلع إلى مزيد من الدعم للدول النامية، لبناء القدرات ومعالجة الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية وتطوير شبكات إجرامية تستغل الفئات الضعيفة وتعرض سلامة بعض الطامحين للهجرة للخطر.

أخيراً، يؤمن لبنان بضرورة تعزيز التعاون الدولي، كما والهجرة الشرعية، والحد من الهجرة غير الشرعية. ويشدد على ضرورة صون الدور البناء الذي يلعبه المهاجرون في إزدهار مجتمعاتهم والمجتمعات المضيفة، مع احترام سيادة الدول وحقوق الإنسان.

شكراً السيد الرئيس.